

سبعة مطالب لاتخاذ إجراءات تراعي المساواة بين الجنسين في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2026

ينعقد هذا المنتدى السياسي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة لعام 2026 تحت شعار العمل التحويلي والعادل والمبتكر والمنسق من أجل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع مراجعة معمقة لخمسة أهداف: المياه والصرف الصحي، والطاقة، والصناعة والابتكار، والمدن المستدامة، والشراكات العالمية. هذه هي الأسس المادية والمؤسسية للتنمية المستدامة، ولكن لا يمكن بناء أي منها بشكل مستدام دون نساء وفتيات.

المساواة بين الجنسين ليست هدفًا من الأهداف. بل هي **شرط أساسي لا يقبل المساومة لتحقيق جميع الأهداف**. لا يزال الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة بعيدًا عن التحقق، وهذا الفشل يؤثر على جميع الأهداف قيد المراجعة: تتحمل النساء والفتيات عبء انعدام الأمن المائي، والفقر الطاقي، والإقصاء الرقمي، والمدن غير الآمنة. لكنهن أيضاً العالمات، ورئيسات البلديات، والوزيرات، ورائدات الأعمال، والقائدات المحليات اللائي يقدمن الحلول.

وتتجلى هذه الفجوة بين الالتزامات والتنفيذ في التقارير الوطنية الطوعية لهذا العام. وقد أظهر تقريرها لـ 36 دولة مشاركة في المنتدى أن 11 دولة فقط أدرجت تعزيز المساواة بين الجنسين ضمن تعهداتها. الالتزامات موجودة بالفعل، بدءًا من "ميثاق المستقبل" وصولًا إلى "التزام إشبيلية"؛ **ما ينقص هو الشجاعة السياسية لتنفيذها.**



سبع مطالب لقادة العالم

1 حماية ودعم حقوق المرأة كشرط أساسي للتنمية المستدامة

تواجه حقوق المرأة عقابًا منظمًا، وتراجعًا قانونيًا، وتقلصًا في الحيز المدني والمالي المتاح لها. **شهدت نحو ربع دول العالم تراجعاً في حقوق المرأة**، مما يُعرّض المكاسب التي تحققت بشق الأنفس للخطر مع اقتراب الموعد النهائي لعام 2030.

نطالب الحكومات بحماية وتعزيز الالتزامات القائمة، ومقاومة أي تضييق في بنود الاتفاق، وتخصيص التمويل لمنظمات المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. يجب الدفاع عن المكاسب التي تحققت من خلال اتفاقية بكين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وبرنامج المرأة والسلام والأمن، وتمويلها، وتطبيقها.

2 تمويل التزامات المساواة بين الجنسين وقياس مدى تحقيقها

لن تُلبّى الالتزامات غير الممولة. **26% فقط من الدول لديها أنظمة شاملة لتتبع مخصصات الميزانية للمساواة بين الجنسين**، بينما أفاد ما يقرب من 7 من كل 10 مكاتب إحصاء وطنية بانخفاض التمويل منذ يناير 2025. يجب أن تُعزز عملية الإصلاح في إطار مبادرة الأمم المتحدة 80، لا أن تُضعف، آليات المساواة بين الجنسين التي تجعل الإنجازات مرئية وقابلة للقياس وخاضعة للمساءلة.

نطالب بوضع ميزانيات تراعي المساواة بين الجنسين، وتقديم تقارير شفافة عن النفقات، وتعزيز أنظمة البيانات عن الجنسين، وسدّ فجوة التمويل اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع أهداف التنمية المستدامة.



3 تعزيز دور المرأة القيادي من الحكومة المحلية إلى الحوكمة العالمية

لا تزال القيادة غير متكافئة على جميع مستويات صنع القرار، بدءًا من الحكومات المحلية والإقليمية وصولًا إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة. وتُظهر نتائج منظمة GWL Voices أن التمثيل يتناقص مع ازدياد النفوذ. ولا تزال المرأة ممثلة تمثيلًا ناقصًا في المناصب القيادية التنفيذية المحلية، بما في ذلك منصبَي رئيسة البلدية والمحافِظة، على الرغم من دورها في قطاعات المياه والطاقة والتخطيط العمراني.

على الصعيد العالمي، يتكرر النمط نفسه. **21 من بين المنظمات التي رصدتها GWL Voices لم تقدها امرأة قط، ولم تتجاوز نسبة النساء بين الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة 7% منذ عام 1947**، ولم تُنتخب أي امرأة أمينةً عامةً للأمم المتحدة. تواجه الشابات عقبات إضافية أمام وصولهن إلى المناصب القيادية السياسية ومواقع صنع القرار، في حين تدعو مبادرات مثل منتدى C4UN العالمي للمستقبل إلى نظام متعدد الأطراف أكثر إدماجًا وتمثيلاً للأجيال.

نطالب الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف بتطبيق نظام الحصص، وأهداف التكافؤ، وإجراءات التعيين الشفافة التي تُمكّن المرأة من الوصول إلى مراكز صنع القرار الحقيقية. يجب أن تصبح القيادة النسائية معيارًا ملزمًا لإصلاح الأمم المتحدة، واختبارًا لمدى تحوّل التعددية إلى نظام أكثر تمثيلًا وملاءمةً للمستقبل.

4 سدّ الفجوة الرقمية ووضع المرأة في صميم سياسات التكنولوجيا



لا يمكن أن يكون الانتقال الرقمي عادلًا طالما بقيت المرأة محرومة من الوصول إلى التكنولوجيا، والمهارات، والأمان، والحوكمة. في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، لا تزال 810 ملايين امرأة لا تستخدم الإنترنت عبر الهاتف المحمول. **لا تمثل النساء سوى 35% من خريجي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وهنّ غائبات تقريبًا عن مجال الذكاء الاصطناعي وتطوير التكنولوجيا.**

نطالب بتوفير اتصال ميسور التكلفة بالإنترنت، وتنمية المهارات الرقمية، وتطوير أنظمة بيانات تراعي المساواة بين الجنسين، وحوكمة للذكاء الاصطناعي تحمي حقوق المرأة وأمنها. يجب تنفيذ التزامات "الميثاق الرقمي العالمي" بمشاركة المرأة، لضمان مراعاة المساواة في تصميم التقنيات التي تُشكّل المستقبل منذ البداية.

5 بناء انتقال مناخي يراعي المساواة بين الجنسين في مجالات المياه والطاقة والمدن

التغير المناخي، وانعدام الأمن المائي، والفقر الطاقي، والتوسع الحضري غير الآمن، ليس محايدًا بين الجنسين. **بحلول عام 2050، قد تدفع آثار تغير المناخ 158 مليون امرأة وفتاة إضافية إلى براثن الفقر المدقع، و236 مليونًا آخرين إلى انعدام الأمن الغذائي.** ومع ذلك، لا تزال النساء ممثلات تمثيلًا ناقصًا في المواقع التي تُتخذ فيها القرارات المتعلقة بالمناخ، والأولويات، والتمويل، وخطط التكيف. في مؤتمر الأطراف الثلاثين COP30، ترأست النساء ما يقارب خُمس الوفود الوطنية.

نطالب بحوكمة مناخية وبيئية تراعي المساواة بين الجنسين، وتضع النساء والفتيات والحكومات المحلية في صميم التخطيط والتمويل والتنفيذ. يجب تصميم الأمن المائي والطاقة النظيفة والمدن القادرة على الصمود مع وضع قيادة المرأة وأمنها واحتياجاتها في صميمها.

6 إنهاء العنف ضد المرأة وضمان دورها في بناء السلام واستدامته

لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة في ظلّ عنفٍ ونزاعاتٍ وخوفٍ تعيشه النساء والفتيات. يعيش ما يقارب **676 مليون امرأة وفتاة بالقرب من مناطق نزاعاتٍ قاتلة**. وقد بلغ العنف المرتبط بالنزاعات والعنف القائم على الجنس مستوياتٍ حادة أو بالغة الخطورة في 22 دولة من أصل 25 دولة تعاني من أزماتٍ إنسانية، بينما لا تزال النساء ممثلات تمثيلاً ناقصاً للغاية في عمليات السلام الرسمية.

نطالب الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف بمنع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليها، وضمان مشاركتهن المتساوية والفعّالة في عمليات الوساطة وبناء السلام والتعافي.

7 جعل النظام المالي العالمي يخدم المرأة والتنمية

لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال نظام مالي يستبعد النساء من عملية تخصيص الموارد. **تواجه الدول النامية فجوة تمويلية سنوية لأهداف التنمية المستدامة تتجاوز 4 تريليونات دولار**، بينما لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في وزارات المالية والبنوك المركزية وبنوك التنمية والحوكمة الاقتصادية العالمية. 4 فقط من بين 12 مؤسسة مالية دولية ترصدها منظمة GWL Voices ترأسها امرأة حالياً.

نطالب بتخفيف عبء الديون، وتحقيق العدالة الضريبية، وتوفير تمويل يراعي المساواة بين الجنسين، وتحقيق المساواة في القيادة والمجالس التنفيذية للمؤسسات التي تُقرر كيفية جمع الموارد العالمية وإدارتها وإنفاقها. أي نظام مالي يدّعي خدمة التنمية يجب أن يعكس احتياجات الشعوب التي يُفترض أن يخدمها.



هذه المطالب السبع ليست جديدة؛

إنها الأجندة غير المنجزة التي أُقرت بالفعل ولكن لم تُنفذ.

في عام 2026، يجب أن يتضافر التنفيذ والقيادة. يمثل اختيار الأمين العام القادم للأمم المتحدة فرصة تاريخية لمواءمة أعلى منصب في الأمم المتحدة مع مبادئ المساواة التي تطالب الدول الأعضاء بالالتزام بها. التنمية المستدامة تتطلب قيادة **تعكس وجهات نظر وتجارب وثقة "نحن الشعوب" التي أنشئت الأمم المتحدة لخدمتها.**